شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

إلى حيث ألقت رحلها

يبدو عضو مجلس النواب الإتحادي عن الائتلاف الكردستاني محما خليل منزعجاً وزعلان لأن العملية السياسية مهددة بالانهيار في رأيه، فاختار في تصريح له أن يحذّر من العواقب وأن يدعو السياسيين إلى السعي لتفادي هذا الانهيار خشية أن يؤدي بها (الانهيار) إلى الهاوية، بحسب تعبيره.

لا أدري لماذا يُبدي النائب المحترم كل هذه الحمية على جثة هامدة لا يريد لها أصحابها أن يجري الدم في عروقها. فهل يُمكن مثلاً -إذا ما نجح من أهاب بهم النائب الكردستاني العمل على منع سقوط العملية السياسية الراهنة في الهاوية- أن تكون هذه العملية في صورة جديدة وصيغة جديدة؟ ممكن بالطبع، لكن هذا يتطلب بالضرورة أن يتولى العملية غير الذين تولوها حتى الآن، فمن يقبل بهذا؟

النائب خليل يرى أن عدم حل المشاكل التي تواجهها العملية السياسية الآن، سيجعل البلاد تشهد "أزمة تلو الأخرى"، كما لو أننا لا نخوض الآن في بحر من الأزمات والمشاكل والمحن والمصائب و"البلاوي" بفضل هذه العملية السياسية اللعينة.

بالله عليك أيها النائب المحترم، في أيّ مجال لا توجد لدينا أزمة تتلو أزمة؟ وفي أي ميدان لا توجد مشكلة تلد مشكلة؟ وفي أي حقل لا توجد معضلة متمخضة عن معضلة؟.. الأمن؟ السياسة؟ الاقتصاد؟ الخدمات العامة (من الكهرباء إلى نظافة الشوارع)؟ الثقافة؟ الحياة الاجتماعية؟ العلاقات الخارجية؟ العلاقات الداخلية بين الحكومة والشعب.. بين الحكومة والقوى السياسية الأخرى داخل البرلمان وخارجه.. بين الحكومة وسلطات إقليم كردستان.. بين الحكومة والمحافظات.. بين القوى السياسية نفسها حتى في إطار التحالفات والائتلافات المنضوية تحت لوائها؟ فهل بقي مكان في البلاد أو زاوية من زوايا الحياة من دون أزمة أو مشكلة أو معضلة؟

يعرف النائب الكردستاني، كما نعرف جميعاً، أن العملية السياسية التي يُحذّر من انهيارها وانحدارها إلى الهاوية هي -بصيغتها التي تشكلت بها منذ البداية- السبب الكامن وراء الأزمات والمشاكل والمعضلات والمصائب التي تتخبط بها البلاد بمن عليها من بشر. وعليه فان ما يتوجب أن يعمل عليه نائب الشعب أن يدع هذه العملية تنحدر الى الهاوية وأن يقوم أصحاب هذه الجثة الهامدة بدفنها، فإكرام الميت في دفنه.

لعشر سنوات لم تجلب لنا هذه العملية السياسية سوى القتل والخراب والتعصب والاحتراب والفساد وانتهاك الحقوق الأساسية والتجاوز على الحريات العامة والخاصة، والفقر والبطالة، والرفع من شأن الكثير ممن لا يساوي الواحد منهم في قيمته شروى نقير، فعلام يريدنا النائب أن نتمسك بها ونحول دون انحدارها إلى الهاوية؟ ألكي نعيد إنتاج الأزمات والمشاكل والمعضلات والنكبات والويلات والبلاوي نفسها؟

أعظم خدمة يُمكن أن تُقدّم إلى الشعب العراقي الآن أن نُلقي بهذه العملية السياسية والقائمين عليها إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم، فلن نخسر شيئاً.. بل سنربح المستقبل.

الائتلاف الوطني: تحديد ولاية رئيس الوزراء سيُنهي الأزمة

أعلن الائتلاف الوطني انه ماض في تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين انتخابيتين بعد جمعه أكثر من (١٧٠) توقيعا من مختلف الكتل السياسية. لافتا إلى "أن ذلك سينهي الأزمة السياسية الحالية وسيغنينا حتى عن ورقة الإصلاح". ويرى التحالف الكردستاني أن من الضروري تعديل قانون السلطة التنفيذية بما يتيح للبرلمان تحديد ولاية رئيس مجلس الوزراء بولايتين، في حين أوضحت القائمة العراقية أن القصد من هذا التعديل هو منع إنشاء الدكتاتوريات والتفرد بالسلطة.

□ بغداد / محمد صباح

وتحدّد المادة ٧٢ من الدستور ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فقط، لكنه أطلق ولاية رئيسي الحكومة والبرلمان من غير تحديد، الأمر الذي حدا بكتل سياسية إلى المطالبة بجعلها اثنتين أيضا أسوة برئاسة الجمهورية.

ففي مقابلة مع "المدى" بين النائب عن القائمة العراقية احمد المساري "ان الغرض من تحديد ولاية رئيس الوزراء بولايتين فقط هو منع إنشاء دكتاتوريات جديدة"، داعيا جميع الكتل السياسية "الى ضرورة الإسراع في تشريع هذا القانون".

واضاف "ان النظام الديمقراطي الجديد لا يسمح بالتفرد او قيام انظمة دكتاتورية ظالمة للشعب، وبالتالي نستطيع تجنب ذلك من خلال تحديد الرئاسات الثلاث بولايتين متتاليتين فقط"، مضيفا "ان هذا القانون لا يحتاج إلى استفتاء شعبي، بل يحتاج إلى تعديل قانون السلطة التنفيذية الموجود في الدستور".

وبين "أن هناك حراكا كبيرا تقوده كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري مع القائمة العراقية وكتلة التحالف الكردستاني والمجلس الأعلى الإسلامي"، لافتا إلى "وجود حملة لجمع التواقيع داخل مجلس النواب وصلت إلى (١٧٠) توقيعا من اجل تحديد ولاية رئاسة الوزراء بدورتين انتخابيتين".

ويذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي تسلّم منصب رئاسة الوزراء في ولايته الأولى في العام ٢٠٠٦ عندما حل خلفا لرئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري بعد أن فاز الائتلاف الوطني الموحد حينها بالانتخابات البرلمانية، فيما شكل المالكي بانتخابات آذار ٢٠١٠ ائتلاف دولة القانون الذي حل ثانيا بـ٨٩ مقعدا برلمانيا بعد القائمة العراقية التي فازت بـ٩١ مقعدا التي رشحت رئيسها إياد علاوي للمنصب، إلا أن مسألة الأغلبية السياسية هي التي حسمت الموقف لصالح المالكي رسميا في ٢١ كانون الأول ٢٠١٠ بعد أن منحه البرلمان الثقة لحكومة غير مكتملة.

وبدوره أكد التحالف الكردستاني انه "مع تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين انتخابيتين"، داعيا الكتل السياسية "إلى تعديل الدستور في أسرع وقت ممكن بما يحقق تحديد ولاية رئيس مجلس الوزراء".

وذكر النائب المستقل عن التحالف الكردستاني محمود عثمان لـ"المدى" "أن رئيس الجمهورية وبحسب الدستور محدد بدورتين وكذلك رئيس الإقليم"، موضحا "أن التحالف الكردستاني مع تحديد ولاية رئيس مجلس الوزراء بولايتين فقط غير قابلة للتجديد".

وأضاف "أن من الضروري تعديل الدستور بما يتناسب مع مطالب الشعب بتحديد ولاية رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب، لافتا إلى أن ائتلاف دولة القانون يقف بوجه هذا التعديل".

وبيّن "أن من الممكن تعديل قانون السلطة التنفيذية بقرار خاص بتعديل احد فقراته وتحويلها من مطلقة إلى ولايتين"، مشيرا إلى "أن جميع أعضاء التحالف الكردستاني وقعوا على تعديل هذا القانون".

وكشف الائتلاف الوطني انه مع تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين انتخابية، لافتا إلى أن "تحديد ولاية رئيس الوزراء سينهي الأزمة السياسية الحالية".

وقال النائب عن كتلة المواطن النيابية عزيز العكيلي لـ"المدى" إن توجه الكتل السياسية الحالي هو تحديد ولاية رئيس الوزراء ومجلس النواب بدورتين انتخابيتين فقط، لافتا إلى "أن هذا الإجراء سيحدّ من التفرد بالسلطة وبقاء رئيس الوزراء لفترة طويلة في كرسي الحكم".

واضاف "ان من ضمن الخيارات المطروحة أن يكون زمن الولاية (١٠) سنوات او قل من ذلك"، داعيا الى "تأسيس دولة مؤسساتية لا تشكيل حزب أو كتلة".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر دعا، في (٧ تموز ٢٠١٢)، مجلس النواب إلى التصويت على قانون يحدد ولايات الرئاسات الثلاث بدورتين "لتجنب الدكتاتوريات"، فيما اعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري، أن هذا الأمر بحاجة إلى تعديل دستوري وليس لمسودة قانون، مبيناً أن هذا المقترح بحاجة إلى استفتاء شعبي بعد إدراجه ضمن التعديلات الدستورية.

وأشار العكيلي إلى أن "في حالة تحديد ولاية رئيس الوزراء، فان جميع المشاكل السياسية ستنتهي، وحتى ورقة الإصلاح لا يوجد مبرر لها بعد ذلك"، مبينا "أن تحديد الولاية هي أساس للديمقراطية"، مشيرا إلى "أن الائتلاف الوطني وبجميع مكوناته مع تحديد ولاية رئيس الوزراء إضافة إلى القائمة العراقية والتحالف الكردستاني".

مجلس النواب.. (أرشيف)

مفوضية الانتخابات حسب التقسيم الطائفي والقومي

العلاق: أربعة مقاعد للشيعة واستحقاق الكرد مقعد ونصف!

□ بغداد / مؤيد الطيب

مازال التأخير مستمراً في اختيار أعضاء مفوضية الانتخابات المستقلة وإعلان أسمائهم، وذلك بسبب المحاصصة الطائفية التي تسيطر على كل مفاصل الدولة، حتى المستقلة منها، ما جعلها تكون بعيدة عن الاستقلالية في العمل وأداء الواجب حسب الحس المهني. وهذا ما أوضحه نواب وسياسيون، أكد بعضهم إن المفوضية ستكون بأربعة ألوان، شيعية وسنية وكردية وآخر من الأقليات، حسب مفهوم "مكونات الشعب"، الذي يتردد كثيراً في خطب الساسة.

وأعتبر آخرون أن التقسيم على أساس القومية أهم في الاختيار بالنسبة لهم، وبين هذا الرأي وذاك، عبر البعض عن استيائهم، معتبرين المسألة "ضحكاً على الذقون".

فقد أكد النائب عن دولة القانون علي العلاق رئيس لجنة الخبراء المكلفة اختيار أعضاء مفوضية الانتخابات المستقلة "إذا أقر اعتماد تسعة أعضاء للمفوضية فيجب أن يكون اختيارهم بتقسيم المقاعد على أن يكون عدد المقاعد للشيعة أربعة، واثنان للسنة، واثنان للكرد، ومقعد واحد للأقليات، لأن الشيعة في العملية السياسية هم أكثر من خمسين بالمئة كاستحقاق متفق عليه لدى كل الشركاء في العملية السياسية، لكننا نتنازل ونقبل بالمقاعد الأربعة من أجل تمشية الأمور على أساس التوافق السياسي، لأن الاستحقاق الحقيقي يجب أن يكون أكثر للشيعة وأقل لبقية المكونات، كأن يكون مقعد ونصف للأكراد، حسب العملية السياسية لكننا منحناهم مقعدين لتمشية الأمور".

وأضاف العلاق في تصريح لـ"المدى" أمس إن "هذا الإجراء من أجل فرض التوازن، ورفضنا بعض الآراء على أن نختار أعضاء المفوضية حسب الأحزاب الموجودة في العملية السياسية، لكن رفضنا هذا الرأي، ونحن مع التوازن حسب مكونات الشعب والتي أشار لها الدستور، وحينها سيتم التوافق بين الكتل السياسية على اختيار أعضاء المفوضية على أن يكونوا مستقلين، ومثال على ذلك كأن يتوافق التحالف الوطني بكل الكتل المنضوية فيه على أن يختاروا أربعة من الشيعة يمثلون الجانب الشيعي في المفوضية، ويرون أنهم أفضل الشيعة الذين يمكن اختيارهم".

فيما أكد النائب عن ائتلاف العراقية حيدر الملا أن "هذه التقسيمات فرضتها المحاصصة الطائفية والإثنية، لذلك نقول إن المقاعد يجب أن توزع حسب الحجم الانتخابي لكل كتلة، فبذلك يكون الحجم الانتخابي للتحالف الوطني هم أربعة مفوضين، وعلى ضوء الحجم الانتخابي للعراقية فيكون ثلاثة مفوضين وللكرد مفوضان اثنان، على أن يكون المرشح الثالث للعراقية، تركمانيا باعتبار الجانب التركماني جزء من ائتلافنا".

وأضاف الملا في تصريح لـ"المدى" أمس إن "مفوضية الانتخابات تخلو من الاستقلالية، والعملية السياسية بكل أبعادها بعيدة عن الطابع المهني، بسبب المحاصصة الطائفية والتقسيم الحزبي".

النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه أكد أن "التعامل بالنسبة لنا مع مفوضية الانتخابات واختيار الأعضاء فيها يتم حسب الاستحقاق الانتخابي، فالكتل الكردية تعتبر الكتلة الثالثة بعد التحالف الوطني وائتلاف العراقية، ومن ناحية أخرى، إذا لجأت بقية الكتل إلى التقسيم على أساس سني وشيعي وكردي، فنحن لن ندخل هذا التقسيم، بل نقول إن هنالك قوميتين هم الشركاء في هذا البلد، وهما القومية العربية والقومية الكردية، وندخل في هذه الدائرة القومية، لكن الطائفية مسألة لا تخصنا كأكراد، فمن المحتمل أن يكون المرشح الكردي هو في نفس الوقت شيعي المذهب أو ربما غير مسلم أصلاً أو من ديانة أخرى، ولن نتعامل مع مسألة المفوضية على أساس طائفي".

وأضاف طه في تصريح لـ"المدى" أمس إن "خير مثال على ما أقوله إن رئيس المفوضية الحالي هو فرج الحيدري، وهو كردي شيعي، لذلك نحن لن نكون مع التقسيم الطائفي للمفوضية، بل نحن مع الاستحقاق الانتخابي لكل كتلة أو الاستحقاق القومي".

من جانبه أكد عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي العراقي جاسم الحلفي إن "من شروط الدائرة الانتخابية حسب المعايير الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة، أن تكون مفوضية الانتخابات حيادية، ويتمتع أعضاؤها بالنزاهة والكفاءة، ولا يوجد معايير طائفية أو معايير حزبية لأنها تضعف عمل المفوضية وتضعف آليتها وتجعل إدارة العمل فيها ومصداقيتها محل شك من قبل الناخبين، وبالتالي سيكون عند المواطن ضعف الثقة في العملية الانتخابية، وإذا كانت الحكومة تريد أن يتواصل الصراع في المفوضية على أساس إثني وطائفي، وطبعاً هذا خلاف الدستور والقانون".

وأوضح الحلفي في تصريح لـ"المدى" أمس أن "الحكومة فتحت باب الترشيح لمفوضية الانتخابات، وقدم ٧٠٠٠ مواطن أسماءهم ممن يجدون في أنفسهم الكفاءة، وتم بعد ذلك تصفية العدد من خلال عملية طويلة من المقابلات والترشيحات إلى ان وصل العدد لـ٦٠ شخصا تم اختيارهم في ظل مراقبة منظمات مجتمع مدني، والأمم المتحدة وكل الأموال التي صرفت على تلك العملية، أليس ضحكاً على الذقون أن تتم كل هذه العملية لتتلخص فيما بعد بنتيجة طائفية وأعتبر هذا استخفافا بالناس وسنكتب على التحول الديمقراطي السلام في ظل كل هذه الممارسات التي تتم على أساس المحاصصة الطائفية".

تهمته قتل موظفين وضباط كبار

(المدى) تنشر وثائق محاكمة الهاشمي وقرار "الإعدام"

□ بغداد/ وائل نعمة

حصلت "المدى" على مجريات محاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في المحكمة المركزية، حيث كانت التهمة الاولى التي وجهت إليه وصهره احمد قحطان العبيدي هو اشتراكهما بقتل المجني عليهما طالب بلاسم وزوجته سهام إسماعيل في منطقة حي العامل بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٦، والتهمة الثانية هي جريمة قتل المجني عليها سهاد شمران في نفق الحارثية قرب فندق الرشيد بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠، والتهمة الثالثة الاشتراك في قتل المجني عليهما كل من إبراهيم صالح وفائزة عبد الأمير في منطقة البياع بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٧.

بعد التدقيق تبين للمحكمة أن وقائع القضية تتلخص في أنه بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٦ تعرض المجني عليهما طالب وزوجته سهام لحادث إطلاق نار من قبل مجهولين أدى إلى وفاتهما في منطقة حي العامل. كان الزوجان يستقلان سيارة نوع كيا بالقرب من دائرة البريد في المنطقة نفسها.

أما بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠ فقد تعرضت المجني عليها سهاد لحادث إطلاق نار من مسلحين مجهولين أدى الى وفاتها في منطقة الحارثية حين كانت تستقل سيارة نوع "سنتافيا". فيما تعرض المجني عليهما إبراهيم صالح وفائزة إلى اطلاق نار مماثل من مجهولين ادى إلى وفاتهما على الخط السريع في منطقة البياع وكانوا يستقلون سيارة نوع "اوبترا".

وبحسب مجريات التحقيق تم تأكيد اشتراك المتهمين الهاربين طارق الهاشمي واحمد العبيدي مع متهمين آخرين في تنفيذ عمليات الاغتيال.

ووفق قول إحدى الشاهدات على الحادث تأكد أن الزوجين طالب وسهام كانا متوجهين الى زيارة احد الأقارب في حي العامل حين تعرضا لإطلاق نار من قبل مسلحين، مؤكدة ان الزوج كان برتبة عقيد منتسب الى رئاسة أركان الجيش.

اما المجني عليها سهاد فقد أكد شهود بان الأخيرة كانت عائدة من مكتبها في منطقة المنصور إلى دارها في شقق الصالحية، وفي الطريق عند نفق الحارثية قرب فندق الرشيد تعرضت لإطلاق نار من قبل مجموعات إرهابية مسلحة.

فيما كان المجني عليهما إبراهيم وفائزة متجهين من البياع إلى السيدية وتعرضا لإطلاق نار أدى إلى وفاتهما، علما ان المجني عليه إبراهيم كان يشغل منصب معاون مدير عام في الأمن الوطني.

وطالب المدعون بالحق الشخصي ضد المتهمين الهاربين لقيامهما بالتحريض على قتل المجني عليهما.

وافاد عدد من الشهود بأنهم أثناء عملهم في فوج حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي صدرت إليهم أوامر مباشرة من مدير مكتبه احمد العبيدي بتوجيه من طارق الهاشمي بتنفيذ عمليات مسلحة تستهدف أجهزة الأمن "الجيش والشرطة"، باستخدام العبوات الناسفة والمسدسات الكاتمة واستهداف المجمعات المدنية بالسيارات المفخخة لتصفية بعض الشخصيات من موظفي الدولة. وأكدوا بأنهم تلقوا مبالغ مادية من طارق الهاشمي بعد انتهاء كل عملية تصفية "اغتيال شخصية" تسلم لهم عن طريق مدير مكتبه احمد العبيدي.

وأكدت الأوراق التحقيقية أن لجنة متخصصة أرسلت للتحقيق إلى بيت المتهم الهارب طارق الهاشمي في اليرموك بصحة الكلاب البوليسية وخبراء الأدلة الجنائية واكتشفوا وجود كيس نايلون اسود مخبأ خلف خزانة ملابس في احد الغرف وعثر على جهاز كاتم للصوت. كما تم تفتيش بيت المتهم الهارب احمد العبيدي في منطقة زيونة وعثر داخل البيت على كاتم للصوت مخبأ في المطبخ.

وتضمنت الوثائق التي حصلت عليها "المدى" حكم الإعدام على نائب رئيس الجمهورية، حيث جاء في الحكم: الإعدام شنقا حتى الموت للمتهمين الهاربين طارق احمد بكر الهاشمي واحمد قحطان جميل محمد العبيدي وفق المادة الرابعة /١ وبدلالة المادة الثانية /١،٣ من قانون مكافحة الإرهاب بقتل المجني عليها سهاد ناجح شمران في منطقة الحارثية بمنطقة ٢٠١١/١٠/٢٠.

كما تم الحكم على المتهمين الهاربين بالاعدام شنقا حتى الموت وفق المادة وفق المادة الرابعة /١ وبدلالة المادة الثانية /١،٣ من قانون مكافحة الارهاب بقتل المجني عليهما طالب بلاسم وزوجته سهام اسماعيل في حي العامل ٢٠١١/٩/٢٦.

وجاء في القرار "لعدم كفاية الأدلة المتحصلة بحق المتهمين الهاربين طارق احمد بكر الهاشمي واحمد قحطان جميل محمد العبيدي قررت المحكمة إلغاء التهمة الموجهة ضدهما وفق المادة الرابعة /١ وبدلالة المادة الثانية /١،٣ من قانون مكافحة الإرهاب بقتل المجني عليهما إبراهيم صالح مهدي وزوجته المجني عليها فائزة عبد الأمير والإفراج عنهما.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون